



صناعة تحتاج إلى الحماية

رسوم الألومنيوم تفجر أزمة بين المستثمرين والحكومة المصرية

تدابير وقائية على واردات أوروبا ودول الخليج وإندونيسيا والمكسيك وتايوان وروسيا وتركيا وفيتنام

المستخدمة في عمليات تصنيع الخامات بأسعار تفضيلية، أو اتجاه الشركة للبحث عن مصادر متجددة للطاقة توفر لها القدرة الكهربائية بأسعار رخيصة. وليس من المنطقي أن يدفع المستثمرون خطايا عدم التطوير أو المساهمة في تعويض الشركة خسائر عمليات تشغيلها، وعلى الحكومة أن تتدبر الموقف وإيجاد مخرج مناسب لا يتحمله المستثمرون.

وتتدرج صناعات الألومنيوم تحت بند الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، وطبقت دولة الإمارات العربية المتحدة تجربة فريدة تستهدف توفير مصادر متنوعة للطاقة الكهربائية في عمليات إنتاج الألومنيوم الخام، وأصبحت أول دولة في العالم تنتجها باستخدام الطاقة الشمسية.

ودشنت شركة الإمارات العالمية للألومنيوم وهيئة كهرباء ومياه دبي أول محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لتغذية "الإمارات للألومنيوم" بنحو 560 ألف ميغاواط ساعة من الكهرباء من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية سنوياً ما يكفي لإنتاج 40 ألف طن من الألومنيوم في العام الأول.

وأوضح محمد المهندس لـ "العرب" أن المشكلة تكمن في رفع مصر للألومنيوم سعر التوريد للقطاع الخاص، لزيادة تكاليف الإنتاج والتشغيل، خاصة ما يتعلق بتعريف الكهرباء، بجانب ارتفاع أسعار الخامات في البورصات العالمية، الأمر الذي يفرض وضع الصناعة المصرية، وقور فرض رسوم الوقاية رفعت شركة مصر للألومنيوم التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، أسعار التوريد للمصانع المحلية والتجار خلال شهر مايو الحالي بقيمة تراوحت بين 159 دولاراً و191 دولاراً.

وتسببت موجة الأسعار التضخمية المدفوعة برسوم الوقاية في رفع سعر طن خام الألومنيوم بين 2740 دولاراً و3290 دولاراً، بخلاف ضريبة القيمة المضافة التي تصل لنحو 14 في المئة. وأشار هيثم مغربي عضو غرفة الصناعات الهندسية إلى أن قرار وزارة التجارة والصناعة يشمل فرض رسوم على الخامات ولم يتطرق للمنتجات التامة، ما يدفع إلى تحول الصناع إلى تجارة واستيراد المنتجات تامة الصنع من الخارج، لأنه بات أرخص من التصنيع في السوق المحلية.

تسبب قرار فرض رسوم الوقاية الذي طبقت مصر على واردات خام الألومنيوم في أزمة بين المستثمرين والحكومة، حيث وصفوا القرار بأنه يحمي شركة مصر للألومنيوم باعتبارها الوحيدة المنتجة للخام الاستراتيجي على حساب القطاع الخاص، في الوقت الذي يعد خام الألومنيوم عنصراً رئيسياً في عدد كبير من الصناعات المتنوعة.

إلى ثمانية آلاف طن شهرياً، كحد أقصى. ويتم توريد نحو ألف طن من هذه الكمية لتشغيل خطي إنتاج ملحقيين بشركة مصر للألومنيوم نفسها، ونحو 4 آلاف طن بحد أقصى للسوق المحلية، بينما يتم تصدير ثلاثة آلاف طن للأسواق الخارجية لتوفير عملة أجنبية تمكنها من تلبية التزاماتها واستيراد مستلزمات الإنتاج الخاصة بها. ويفضي هذا الوضع إلى شح خامات الألومنيوم لعدم قدرة الشركة الحكومية على تلبية احتياجات الأسواق، واتجاه المستثمرين إلى استيراد الخامات من الخارج، مشموله برسوم الوقاية، ما يحتم رفع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة.



محمد الدين المنزلاوي
مخاوف من اتباع سياسة المعاملة بالمثل ومطلوب دراسة متأنية

محمد المهندس
مصر للألومنيوم رفعت الأسعار بعد القرار ولا تتحمل خسائرها

هيثم مغربي
20 في المئة موجة تضخمية مرتقبة للأسعار والقرار لصالح تركيا

وتتدخل الأمور لدرجة قد تدفع مصر للألومنيوم إلى رفع أسعار بيع منتجاتها في السوق المحلية، في ظل طاقة إنتاجية قصوى لا تتعدى أربعة آلاف طن توفرها شهرياً للمصانع. وتصل احتياجات السوق المحلية نحو 30 ألف طن، وهي قابلة للزيادة في ظل استهداف مصر أجندة صناعية تركز على التوسع في عمليات تعدين الصناعة، وطرح فرص جديدة أمام المستثمرين الأجانب في المدن الصناعية التي جرى تشييدها الفترة الماضية. وأكد محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية أن فرض رسوم على واردات الألومنيوم يهدد بتوقف إنتاج المصانع الصغيرة والورش التي تعتمد على خام الألومنيوم. وأضاف لـ "العرب" أنه إذا كانت أزمة شركة مصر للألومنيوم في ارتفاع تكاليف إنتاجها فيمكن للحكومة حل هذه الأزمة عبر منحها الطاقة الكهربائية

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دخلت الحكومة المصرية في مواجهة جديدة من المستثمرين بعد قيام وزارة التجارة والصناعة بفرض تدابير وقائية نهائية على واردات منتجات الألومنيوم لمدة ثلاث سنوات. وشملت الرسوم الجديدة المواد الخام المنتجة من الألومنيوم، وهي: القوالب والسلندرات والسلك، والتي يتم استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي وإندونيسيا والبرازيل والولايات المتحدة والمكسيك وتايوان وروسيا وتركيا والسعودية والكويت وفيتنام وسلطنة عمان.

وأشار القرار إلى فرض رسوم نسبته 16.5 في المئة من قيمة خامات الألومنيوم المستوردة التي يتم شحنها بنظام "سي.أي.آف"، وهو الشحن شامل التكلفة والتأمين بحد أدنى 333 دولاراً للطن عن السنة الأولى. وخفض القرار هذه النسبة إلى 13.5 في المئة بحد أدنى لتصل إلى 271 دولاراً للطن خلال السنة الثانية، ونحو 10.5 في المئة بحد أدنى لتبلغ قرابة 211 دولاراً للطن خلال السنة الثالثة. وقالت غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية إن القرار يستهدف حماية الشركة الحكومية الوحيدة المنتجة لخام الألومنيوم، بغض النظر عن التأثيرات السلبية للقرار على الصناعة المحلية.

وشدد محمد الدين المنزلاوي رئيس لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين في تصريح لـ "العرب" على ضرورة دراسة أبعاد قرارات فرض رسوم الوقاية، لأنها تدفع الدول لاتباع نظام المعاملة بالمثل وفرض رسوم على المنتجات المصرية. وقامت القاهرة بفرض الرسوم بعد تقدم شركة مصر للألومنيوم الحكومية بشكوى في 29 ديسمبر 2019 لقطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة، تؤكد تضررها من استيراد خامات الألومنيوم من هذه المقاصد، ما حدا بوزارة التجارة والصناعة بعد تحقيقات استمرت لنحو 16 شهراً إلى فرض الرسوم الوقائية، بدعوى أنها تلحق ضرراً جسيماً بالصناعة المصرية. لكن وفقاً لغرفة الصناعات الهندسية، فإن حجم إنتاج شركة مصر للألومنيوم لا يكفي لسد حاجة السوق المحلية، إذ تصل الطاقة القصوى لها من السلندرات التي تستخدم في الصناعات المختلفة

سلطنة عُمان تقطع شوطاً في سياسات توظيف المواطنين

4051 فرصة عمل بوحدات الجهاز الإداري للدولة ما بين إحلال واستحداث درجات مالية جديدة. وتم توفير 1330 فرصة عمل بوزارة الصحة و2469 بوزارة التربية والتعليم و115 في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار و92 بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية وغيرها من المؤسسات الحكومية.

10 آلاف فرصة عمل تم توفيرها في الربع الأول من 2021 أي بنسبة 31.6 في المئة من المستهدف

في المقابل تم توفير 51 فرصة عمل في الشركات والمؤسسات التي تقع تحت إشراف هيئة الخدمات العامة وهيئة تنظيم الاتصالات وغيرها. وبلغ عدد العُمانيين الذين تم تعيينهم لأول مرة بالقطاع الخاص 3010 مواطنين توزعوا بين 677 مواطناً من دول بلوم التعليم العام و909 مواطنين من حملة دبلوم التعليم العام و2021 مواطناً من حملة دبلوم التعليم العام و390 مواطناً من

المقابل تم توفير 51 فرصة عمل في الشركات والمؤسسات التي تقع تحت إشراف هيئة الخدمات العامة وهيئة تنظيم الاتصالات وغيرها. وبلغ عدد العُمانيين الذين تم تعيينهم لأول مرة بالقطاع الخاص 3010 مواطنين توزعوا بين 677 مواطناً من دول بلوم التعليم العام و909 مواطنين من حملة دبلوم التعليم العام و2021 مواطناً من حملة دبلوم التعليم العام و390 مواطناً من

الرياض توسع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص

ومن مشاريع منظومة الخصخصة التي تمت ترسيختها مشاريع إنتاج المياه المحلاة ومشروع معالجة مياه الصرف الصحي ومشاريع تطوير محطات الحاويات في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام ومحطة الشحن الثانية بمطار الملك خالد بالرياض ومشروع المباني المدرسية 60 مدرسة في منطقة مكة المكرمة.

وبالإضافة إلى ذلك نجد مشاريع بيع الأصول مثل تخصيص أصول المؤسسة العامة للحبوب عن طريق بيع كامل حصص شركات المخابز الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ومشروع الوحدة الطبية التابعة للخطوط السعودية بمدينة جدة.

وبالرغم من جائحة كورونا تم خلال العام الماضي إكمال عدد من مشاريع الخصخصة في قطاعات التعليم والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية باستثمارات من القطاع الخاص بلغت قرابة 15 مليار ريال (نحو 4 مليارات دولار).

وسعى برنامج الخصخصة الذي تراهزن عليه السعودية كثيراً ضمن خطط الإصلاح ورؤية 2030 إلى تحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وتطوير منظومة والبيات التخصيص وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة الخدمات وكفاءتها ودعم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

وأعلنت السعودية مطلع الشهر الماضي عن خطة استثمارية ضخمة لتعزيز قطاعها الخاص في العشرية الحالية وذلك في إطار الجهود التي تبذلها المملكة لتنويع اقتصادها الذي يعتمد بشكل كبير على النفط.

مسقط - قطعت الحكومة العمانية خطوة أخرى في برنامج توظيف المواطنين ضمن مساعيها لتقليص العمالة الوافدة ضمن خطة متكاملة لإدخال تعديلات عميقة على سوق العمل من أجل ملامته مع الإصلاحات الاقتصادية.

وتعطي أحدث الأرقام نظرة فاحصة عن مدى التقدم في هذا البرنامج الطموح بهدف تطويع أضعف اقتصادات دول الخليج للاستجابة للتغيرات الاجتماعية وعلى رأسها تزايد أعداد الشباب العُمانيين الباحثين عن وظائف. وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية الأحد أن سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص وفر خلال الربع الأول من هذا العام أكثر من 10 آلاف فرصة عمل.

وقالت وزارة العمل في بيان إن النسبة المنجزة حسب الخطة التنفيذية بلغت قرابة 31.6 في المئة من إجمالي العدد المستهدف خلال العام الجاري. وأوضحت أن ذلك جاء نتيجة لما اتخذته وزارة العمل من إجراءات مختلفة بسوق العمل وتنمية الموارد البشرية وإيفاء بما التزمت به في خططها التنفيذية التي أعلنت عنها لعام 2021. ويرى محللون أنه لو استمرت الحكومة بتنفيذ خطتها رغم التأثيرات التي تركتها الجائحة، وانعكست بوضوح على عجز الميزانية الذي تضاعف بأكثر من 27 مرة من 26.3 مليون ريال (68.5 مليون دولار) إلى 751.4 مليون ريال (1.96 مليار دولار) في الربع الأول من العام الجاري، فإنه بالإمكان تحقيق هدفها بتوظيف المزيد من العُمانيين في ما تبقى من العام. وأشار تقرير وزارة العمل إلى أن الفرص التي تم توفيرها تمثلت في



الرياض - تمضي السعودية قدماً في توسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفق جدول زمني تشرف عليه الحكومة بهدف رفعة كفاءة الاقتصاد في المقام الأول وما يترتب عن ذلك من تحسين في جودة الخدمات.

وانعكس انهييار الطلب العالمي على الطاقة على أرباح شركة النفط العملاقة أرامكو بعد أن سجلت تراجعاً في الأرباح بنهاية 2020 مما شكل ضغطاً على المالية العامة وخطط المشاريع الطموحة التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

المركز الوطني للتخصيص
قريباً سيتم طرح 21 مشروعاً في عدة قطاعات للخصخصة

وقالت وكالة الأنباء السعودية إن المركز الوطني للتخصيص الذي يرأسه مجلس إدارته محمد التويجري بنوي خلال الفترة المقبلة طرح ما يقرب من 21 مشروعاً في مراحل مختلفة ضمن برنامج



المستقبل برؤية شاملة